# العنف الرقمي ضد المرأة مظاهرة وطرق الحماية

إعداد

زينب صالح

تحرير

محمد البدوي

وحقوق الإنسان

ECHR يونيو 2023

# العنف الرقمي ضد المرأة مظاهرة وطرق الحماية

**الائتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية**

**وهي المبادرة التي أطلقتها مؤسسة ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان تتكون من ٥٠٠ من جمعيات ومنظمات تنموية في ٩ محافظات يهدف إلى تعزيز أوضاع حقوق الأنسان في مصر. وتعزيز الشراكات وتبادل الخبرات**

**وتوزعت الجمعيات والمؤسسات الأهلية، المشاركة في المبادرة في ٩ محافظات وهي: "القاهرة، الغربية، البحيرة، الإسكندرية، بنى سويف، سوهاج، الأقصر، قنا وأسوان**

**صفحة الفيس بوك** https://www.facebook.com/profile.php?id=100090569196942

© ALL RIGHTS RESERVED– 2021
FDHRD

الائتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية وحقوق الإنسان

# مقدمة

حركة التغيير السريعة التي يشهدها العالم بسبب التقدم الرقمي والانفتاح الكبير على التكنولوجيا وتقلص المسافات والحواجز خلق حالة من التصادم بين الثقافات والانبهار والتقليد وغيرها. ومن هذه المظاهر نجد العنف الرقمي أو الإلكتروني الذي يأتي عن طريق استخدام التكنولوجيا الرقمية عبر الآنترنت والهواتف الذكية المحمولة ومواقع التواصل الاجتماعي وغيرها، فأصبحت هذه التقنيات الرقمية مصدرًا للتسلية والتحرش والابتزاز والانتقام، والإتجار والعنف ضد مختلف شرائح المجتمع عمومًا والمرأة على وجه التحديد.

حيث أصبح العنف ضد المرأة والإساءة إليها على شبكة الإنترنت من الآمور المتفشية على نطاق واسع، وقد خلق هذا النوع من العنف والإساءة بيئة معادية على شبكة الإنترنت تهدف إلى خلق الشعور لدى المرأة بالخجل من نفسها أو لترهيبها أو الحط من شأنها. حيث عرف العنف الرقمي ضد النساء ارتفاعًا متناميًا خاصًة التحرش ضد النساء أو الإكراه على العلاقات الجنسية، أو الابتزاز أو الاحتيال للحصول على المال، أو التهرب من المستحقات القانونية في قضايا الآسرة.

ويُعتبر العنف الرقمى الموجه ضد النساء من أكثر انتهاكات حقوق الإنسان انتشارًا على مستوى العالم، ومن أخطر أنواع العنف التى باتت تواجه النساء مؤخرًا مع تزايد نطاق الإنترنت، والذى تقع ضحيته النساء المستخدمات بشكل خاص لمواقع التواصل الاجتماعى، وينتج عنه أذى أو معاناة جسدية أوجنسية أو عقلية للمرأة، وتتنوع وسائله وأدواته مع مرور الزمن وتنامي الثورة المعلوماتية والتكنولوجية التى يشهدها العالم، حيث تتقاطع الحياة الافتراضية مع الواقعية وتنكسر القيود وتتلاشى الخصوصية، ما قد يمثل تهديدًا للاستقرار المجتمعي بشكل عام.

ومع تزايد الظاهرة وتغيرها شكلًا وتأثيرًا من الفضاءات العمومية إلى الفضاءات الرقمية فانه وجب البحث عن حلول واليات للتقليل منها ومجابهتها في ظل الآرقام المخيفة من الإساءات اللفظية والعنصرية في الرسائل الخاصة إلى سلوكات التنمر والابتزاز وحملات تشويه السمعة. وفق ما تؤكده الآرقام الرسمية ومعطيات الجمعيات الحقوقية التي تشتغل في المجال .وانطلاقًا من المعطيات السالفة أصبح من الضرورى ضبط التفاعلات داخل الفضاء الرقمي التي تنحو منحى العنف والمعاداة للمرأة، وذلك بالاعتماد على التنشئة والتربية القيمية في الآسرة والمدرسة. كما أن العنف والآمور السلبية التي تقترف تجاه المرأة على الفضاء الرقمي والتي يتم بثها وتقاسمها على الشبكات الاجتماعية تترتب عنها صورة سيئة عن المرأة العربية تحديدًا.

الائتلاف المصري للتنمية وحقوق الإنسان

وبناءًا على ماسبق سنقوم بطرح هذه القضية من خلال عدة محاور تتمثل فى: التعريف بالعنف الالكترونى او الرقمى ضد المرأة، توضيح أشكال العنف الرقمي ضد المرأة، عرض سمات العنف الرقمي وأنواعه، شرح العوامل التي أدت إلى انتشار العنف الرقمى على النساء، توضيح عوامل تزايد انتشار العنف الرقمي ضد المرأة، شرح تأثير العنف الالكترونى على المرأة وانتهاك حقوقها، عرض نماذج لبعض النساء التى تعرضن للعنف الرقمى فى مصر، ذكر بعض الجهود المصرية والدولية المبذولة لمواجهة العنف الرقمى، ثم تقديم بعض التوصيات التى تساهم فى حل هذه المشكلة.

## -مفهوم العنف الالكترونى ضد المرأة:

في السنوات الأخيرة، انتشر مفهوم العنف الإلكتروني ضد النساء على نطاق واسع في ظل الانفتاح التكنولوجي الكبير ومن أشكاله: الابتزاز، والتحرش الجنسي، والتهديدات بالعنف، وجمع الوثائق، ورسائل المضايقات، فهو في ابسط صوره إستخدام وسائل الاتصال الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل البريد الإلكتروني، والهواتف المحمولة والمواقع الشخصية ومواقع الاقتراع على الانترنت وغيرها لدعم السلوكيات العدائية المتعمدة والمتكررة من قبل فرد او مجموعة بهدف إيذاء الآخرين. حتى الآن لا يوجد للعنف الإلكتروني تعريف عالمي موحد، نظرًا لاختلاف وتنوع التقنيات الحديثة والأساليب المستخدمة لتحديده.

يعتبر العنف بصفة عامة بمثابة سلوك عدواني ضد طرف أخر بهدف استغلاله واخضاعه، ولا يختلف هذا المضمون عن العنف الموجه ضد المرأة بصفة خاصة إذ يقصد به ذلك السلوك الموجه إلى المرأة على وجه الخصوص سواء اكانت زوجة أو او اخت أو ابنة ويتسم بدرجات متفاوتة من التمييز والاضطهاد والقهر والعدوانية الناجم على علاقات القوة الغير المتكافئة بين الرجل والمرأة في المجتمع والأسرة على حد سواء. اما العنف الرقمي ضد المرأة يمكن تعريفه بانه السلوك المتعمد الذي يقوم به الفرد أو مجموعة أفراد عبر أحد تقنيات التواصل الاجتماعي الإلكتروني وأدواتها المختلفة بهدف الإيذاء المادي أو المعنوي للنساء. فهو كل فعل ضار بالمرأة عبر استخدام الوسائل الرقمية والإلكترونية مثل الحواسيب والهاتف النقال وشبكات الاتصال الهاتفية، شبكات نقل المعلومات، شبكة الانترنت (مواقع التواصل الاجتماعي) متمثلًا بألفاظ القذف والسب والشتم وكذلك الترويج والتشهير والتحقير لها كما يمكن وصفه ايضًا بانه كل سلوك غير أخلاقي وغير مسموح به يرتبط بوسائط الكترونية يمارس ضد المرأة ويعتبر كل عمل مقصود أو غير مقصود يرتكب بأي وسيلة الكترونية ضد المرأة لكونها امرأة، ويلحق بها الاذى والإهانة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ويخلق لديها معاناة نفسية

الائتلاف المصري للتنمية وحقوق الإنسان

أو جنسية أو جسدية من خلال الخداع أو التهديد أو الاستغلال أو التحرش أو الاكراه أو العقاب بوسائل الاتصال التكنولوجية كالمطاردة وبالهاتف أو بالأنترنت عبر مواقع الاتصال الاجتماعي( فيسبوك ، توتير، مسنجر، فيبر، يوتيوب) أو بالتقليل من احترامها وإحجام دورها وحقوقها والنظرة الدونية اليها كالانتقاص من امكانيتها الذهنية والجسدية وانطلاقًا من هذا يمكن ان نعد العنف الرقمي من أخطر أنواع العنف اذ انه يمس الحياة الاجتماعية والنفسية للمرأة وتترتب عليه اثار اجتماعية واقتصادية وقانونية مما يؤدي إلى تهديد الاستقرار الأمني والاجتماعي مرورًا بالأسرة وانتهاءًا بالمجتمع.

## -أشكال العنف الرقمي ضد المرأة:

يأخذ العنف الموجه عن طريق الإنترنت أشكالًا عديدة:

-الاختراق: وهو إستخدام التكنولوجيا للوصول بصورة غير قانونية او غير مصرح بها إلى الأنظمة أو الحسابات الخاصة بالمرأة لغرض الحصول على المعلومات الشخصية او تغيير او تعديل المعلومات الخاصة بها، أو الافتراء وتشويه سمعة الضحية المستهدفة.

-الانتحال: وهو إستخدام التكنولوجيا لحمل هوية الضحية بغير رضاها من اجل الوصول إلى معلومات خاصة او إحراج الضحية او إلحاق العار بها، أو التواصل معها أو إنشاء وثائق هوية مزورة.

-التحرش: إستخدام التكنولوجيا للاتصال المستمر والازعاج والتهديد او تخويف الضحية على ان يكون هذا السلوك متكررًا ومستمرًا وليس حادثًا واحدًا بشكل تطفلي محسوس بحيث يسبب إزعاجًا أو تهديدًا، وقد يصاحب هذا الأداء أفعالاً جنسية بعض الأحيان، وذلك عن طريق المكالمات المستمرة او الرسائل النصية او البريد الصوتي او الإلكتروني.

-التوظيف: إستخدام التكنولوجيا لجذب الضحايا المحتملين في حالات العنف، على سبيل المثال وظائف احتيالية وإعلانات سواء على مواقع التواصل الإجتماعي او مواقع فرص العمل.

-توزيع مواد مزيفة: إستخدام التكنولوجيا لمعالجة وتوزيع مواد تشهيرية وغير قانونية متعلقة بالضحية، منها على سبيل المثال تسريب الصور الحميمية أو الفيديو للضحية.

-الوصول غير المسموح / السيطرة غير المسموحة: هو الهجوم على حسابات المرأة الإلكترونية أو أجهزتها الشخصية ما يعني الحصول على المعلومات والبيانات الخاصة بها أو حجب وصولها إلى حساباتها الشخصية.

الائتلاف المصري للتنمية وحقوق الانسان

-السيطرة والتلاعب بالمعلومات: المعلومات المجموعة أو المسروقة تعني فقدان السيطرة عليها من قبل أصحابها أو إمكانية تغييرها والعبث بها.

-المراقبة والتتبع: المراقبة اليومية الإلكترونية المستمرة لأنشطة المرأة، وحياتها اليومية بشكل دائم.

-خطاب التفرقة العنصري: خطاب يكرس النظرة السائدة عن النساء، وحصرهن في أشكال جنسية وأدوار إنجابية صارمة، وقد يحرض مثل هذا الخطاب أو لا يحرض على العنف.

-التهديد: هو الخطاب أو المحتوى العنيف سواء كان كتابة، صورة، شفويًا، أو أي شكل آخر، للتهديد بالعنف أو الاعتداء الجنسي بحيث يعبر عن نوايا صاحب التهديد على إيقاع الضرر بالشخص نفسه أو عائلته أو أصدقائه أو ممتلكاته.

-المشاركة غير الرضائية للمعلومات الخاصة: نشر أو مشاركة أي نوع من المعلومات الخاصة بالضحية، أو بياناتها الخاصة دون رضاها.

-الابتزاز: إجبار الضحية على القيام بتصرفاتٍ ضد رغبتها عن طريق التهديد والتخويف.

-الذم: السب والقذف والتشهير في مصداقية أو مهنية أو عمل أو في الصورة العامة للضحية عن طريق نشر أخبار كاذبة عنها، أو التلاعب بالحقائق.

-الانتهاك والاستغلال الجنسي المرتبط بالتقنية: هو ممارسة القوة على الضحية تقوم على استغلالها جنسيًا عن طريق صورها الشخصية على غير إرادتها بحيث تكون التكنولوجيا هي الأداة الأساسية في هذا الاستغلال.

-الهجوم على قنوات التواصل: الهجوم الدائم على قنوات التواصل، بحيث تبقى الضحية المستهدفة خارج دائرة التواصل.

-تجاهل أو إغفال الجهات المنظمة للانتهاك: تجاهل أو عدم اهتمام أو قلة معرفة الأشخاص الفاعلين (السلطات، مقدمو الخدمة) الذين لديهم القدرة على التنظيم أو حل المشكلة ورفع الانتهاك، أو معاقبة المنتهك.

## - سمات العنف الرقمي وأنواعه:

لقد فرضت التطورات التكنولوجية المتلاحقة عددًا من السمات للعنف الرقمى أو الإلكترونى جعلته أشد تأثيرًا على الضحايا من النساء من الأشكال الأخرى للعنف، يمكن إيجازها في الصفات التالية:

الإشراف المصري للتنمية وحقوق الإنسان

١-**أشد قسوة فى تداعياته من أساليب العنف التقليدى:** يتمتع الجناة فى هذا النوع من الجرائم بإمكانية إخفاء أسمائهم وهوياتهم الحقيقية، ولا يُعرف حجم تأثير جرائمه على الضحية والتى قد تؤدى فى بعض الأحيان الى الانتحار خوفًا من الوصم والتمييز أو التشهير التى قد تتعرض له الأنثى أو أسرتها.

2-**عالمى وعابر للحدود:** هذا النوع من العنف المُوجه ضد المرأة لا تمنعه حدود المكان أو الزمان، كما يستخدم التقدم التكنولوجى فى تنويع شكل ومضمون الممارسات العنيفة والعدوانية وغير المشروعة فى أى وقت، متجاوزة الحدود الجغرافية والزمنية بدون أى قيود.

3-**دائم التطور والاستمرار:** يتطور العنف الإلكترونى بشكل مستمر مع تطور الأساليب التكنولوجية الحديثة التى تساعد على بقاء أثر هذا العنف لوقت طويل، كما أنها سلوكيات مستمرة فى معظم أحوالها كما فى حالات السب والقذف والتشهير مالم يتم ضبط الفاعل والتدخل الفنى لإنهاء هذه الجرائم.

4-**سهولة حدوثه وسرعة انتشاره:** وذلك بسبب سرعة انتشار المعلومات الخبيثة والكاذبة والشائعات وسهولة الوصول إليها وغالبًا ماتكون غير قابلة للاسترجاع، فبمجرد نشرها على الإنترنت لا يستطيع الجانى إيقافها.

5-**غياب التفاعل الجسدى** :لا يوجد تفاعل جسدى بين الأطراف المتواصلة (الجانى- المجنى عليه)، ولا تتطلب طاقة كبيرة فى مواجهة الضحايا مثل العنف التقليدى، كما تعتمد على المهارة والكفاءة الذهنية والعقلية وليست الجسدية.

6-**سهولة الوصول إلى الضحية وصعوبة دفاعها عن نفسها:** مكنت وسائل التواصل الاجتماعى الجناة من الوصول إلى الضحية فى أى وقت وفى أى مكان ، وفى نفس الوقت جعلت دفاع الضحية عن نفسها أو تجنبها لهذا النوع من العنف أمرًا غاية فى الصعوبة.

**-أنواع العنف الإلكتروني الممارس ضد النساء:**

تعد شبكة الانترنت مجالًا خصبًا للعنف الإلكتروني بأشكاله المختلفة وذلك لأنها قريبة من الجميع ويشمل العنف الإلكتروني جميع السلوكيات العنيفة التي ترتكب من خلال الوسائل الإلكترونية كالمدونات وصفحات الويب والهواتف النقالة والبريد الإلكتروني والرسائل النصية من اجل إيذاء او تهديد الضحايا، ويظهر العنف الإلكتروني عبر الانترنت من خلال الرسائل القصيرة ورسائل الوسائط المتعددة، والبريد الإلكتروني والمدونات

الائتلاف المصري للتنمية وحقوق الإنسان

والمنتديات وعلى مواقع الانترنت وشبكات التواصل الإجتماعي ويشمل إستخدام الهواتف المحمولة وأجهزة الكمبيوتر وغيرها من وسائل الإعلام المختلفة.

ويمكن تصنيفه إلى:

**-عنف الكتروني معنوي:**

ومع ذلك النوع الذي يتسبب في خسائر معنوية مثل: قلة الشعور بالطمأنينة، وجرح الكرامة وكافة الأضرار النفسية التي قد تحدث للضحية التي تعرضت للعنف الإلكتروني ومن مظاهر هذا النوع:

-المضايقات: هو نوع من السلوك العنيف الغير مباشر، ويعرف بأنه نزاع بين شخصين أو أكثر يتضمن تبادل الرسائل النصية الغير مهذبة بين هؤلاء الأفراد، وقد تتطور تلك الرسائل إلى شتائم وتخويف إلكتروني.

-الافتضاح الإلكتروني: ويحدث ذلك عندما يقوم فرد أو مجموعة أفراد بالنشر المتعمد لبعض المشاركات التي تحتوي على صور شخصية او جنسية، او معلومات محرجة عن شخص ما على الانترنت، بهدف التسبب في الحرج والألم العاطفي له.

-الرسائل المرجعة: وهو إرسال مئات الرسائل إلى البريد الإلكتروني لشخص ما بهدف الإضرار به وتعطيل الشبكة لديه او لمنعه من استقبال أية رسائل أخرى فضلًا عن إمكانية انقطاع الخدمة لديه، وقد يرسل أصحاب الأسواق كميات كبيرة غير مرغوب فيها من البريد الإلكتروني إلى مستخدمي شبكة الانترنت مما قد يسبب المضايقة والإزعاج.

-التحرش الإلكتروني: وهو إرسال رسائل هجومية متكررة للآخرين وهي أشبه بالمضايقات ولكنها تنطوي على إستخدام التهديدات لتسبب في خوف كبير لدى الضحية خاصة من جنس النساء، ولا يسع للضحية إلا محاولة إيقاف تلك الرسائل والتهديدات، وقد يكون التحرش موجه بشكل عشوائي ونحو شخص محدد، أي قد يكون مقصود او غير مقصود.

-الانتحال أو التنكر: وفيه يقوم شخص ما بسرقة كلمات المرور، أو التظاهر بأنه شخص آخر من خلال إنشاء حسابات الكترونية بأسماء وهمية، ثم إرسال مواد تلحق الضرر بسمعة ذلك الشخص إلى الأفراد او لإخفاء هويته الحقيقية لتسهيل ارتكابه سلوكيات وأفعال سيئة، وغالبًا من المستحيل تحديد هوية الذي نشر تلك المعلومات المؤذية على الانترنت.

الإتحاد العربي للتنمية وحقوق الإنسان

**-عنف إلكتروني مادي:**

وهو أي شكل من أشكال العنف الإلكتروني الذي يتسبب في خسائر مادية للمجني عليه، ومن مظاهر هذا النوع:

-الإرهاب الإلكتروني: ويحدث من خلال إستخدام شبكة المعلومات الدولية لتجنيد أعضاء جدد، ووضع المعلومات التي تهدف إلى إثارة الكراهية القومية والتعصب القائم على العنصرية، ويتم دعم معظم المواقع المتطرفة والإرهابية من خارج الدول المستهدفة، حيث يستطيع الإرهابيون بث عملياتهم وترويجيها بل وتنفيذها بإستخدام أجهزة الكمبيوتر وقد تكون النساء من ضحايا الارهاب الإلكتروني والواقع يظهر لك من خلال الجماعات الارهابية السائدة في هذا الزمن مثل: داعش والقاعدة هذه الجماعات استطاعت أن تجند العديد من النساء في صفوفها.

-ممارسة القمار عبر الإنترنت: وتشمل التشييع وتسهيل إقامة وتملك إدارة مشروع مغامرة على الانترنت. ولقد ازدادت مواقع لعب القمار بشكل كبير على الانترنت، حيث يوجد له ما يقدر بملايين المواقع.

-تجارة المخدرات: حيث تتخصص بعض المواقع المنتشرة والمشهورة بالترويج للمخدرات وتشويق الشباب بتعلم كيفية زراعة وصناعة المخدرات بجميع أصنافها، ولا يحتاج هذا إلى رفاق السوء، بل يمكن للمراهقين الانزواء في غرفة الحاسب ومعرفة ذلك.

-التصيد الاحتيالي: هو إستخدام رسائل البريد الإلكتروني الاحتيالية بالتنكر في شكل مصدر شرعي جدير بالثقة للحصول على تفاصيل شخصية للآخرين، ويحدث ذلك عادة من خلال طلب إدخال كلمات سر البريد الإلكتروني ودعوة الملتقى للرد على البريد الإلكتروني او النقر على وصلة على شبكة الانترنت.

**-العوامل التي أدت إلى انتشار العنف الرقمى على النساء:**

يقع العنف الرقمي ضد النساء والفتيات في كل منطقة وبلد وفى كل سياق تقريبًا، ولا تكمن الأسباب الجذرية في أي ثقافة أو تقليد أو عرف، ولكن في المشكلات الهيكلية الأوسع نطاقًا والمعايير الاجتماعية والمعتقدات الراسخة والسلوكيات التي تشكل النوع الاجتماعي والسلطة والتي نستعرضها في العوامل والأسباب التالية:

١-العوامل الاجتماعية:

الائتلاف المصري للتنمية وحقوق الإنسان

تعمل المعايير الاجتماعية على تشكيل السلطة المتركزة بشكل تقليدي في الذكور والبالغين والتي تتضمن أهلية التدريس والانضباط والسيطرة إلى جانب استخدام العنف للحفاظ على السلطة، وتدعم هذه القواعد سلطة المعلمين والمعلمات على الأطفال، وغالبًا ما يستخدمون نوعًا من العنف للحفاظ على تلك السلطة وتعزيز المعايير الاجتماعية القائمة على النوع الاجتماعي.

كما تجسدت عوامل العنف بكافة أشكاله بما فيها العنف الرقمي ضد النساء في سيادة السلطة الأبوية، بالإضافة إلى دور الفقر في العنف ضد المرأة، والذي يعد من القضايا المهمة التي خضعت للمناقشات داخل المراكز البحثية والأكاديمية، فعلى سبيل المثال هناك دراسة أوضحت أن المرأة الفقيرة تقر بأن العنف عامل أساسي ومرتبط بالفقر الذي يعشن فيه، وحتى بخروجها للعمل تكون أكثر تعرضًا للإيذاء والتحرش من جانب الذكور. وتعتمد إمكانية تحقيق هدف القضاء على الفقر بشكل كبير على إنهاء التمييز ضد المرأة، ذلك لأن التمييز ضد المرأة بمختلف أشكاله يقلل من قدرة المرأة للحصول على فرص عمل وأجور متساوية مع الرجل، بالإضافة إلى ذلك فإن هذا التمييز يعد عائقًا في وجه المشروعات التي تمتلكها المرأة بسبب صعوبة حصولها على موارد مالية تمكنها من إنشاء هذه المشروعات ويبلغ حدة الفقر في المنطقة العربية الذي تعاني منه النساء وبخاصة المصريات من (٥ – ١٠%) في الوقت الذي بلغت نسبة الفقر في النساء في أوروبا وشمال أمريكا ٠,٢٥%. وفي ذات السياق، تشارك المرأة العربية في القطاع العام بشكل أكبر من القطاع الخاص، وسواء كانت المرأة في أيًا من القطاعين فإن الفجوة في الأجور بين الرجال وبين النساء ما تزال متسعة، حيث تحصل المرأة على أجر أقل في القطاعين، فعلى سبيل المثال، تبلغ فجوة الأجور في مصر حوالي ٢٢% أما فيما يتعلق بريادة الأعمال فإن ١٩% من الرجال لديهم مشروعاتهم الخاصة في مقابل ٩% فقط من النساء.

وعلى صعيد آخر، تُشكل الأمية أحد مظاهر الإجحاف والتمييز ضد المرأة في المجتمعات النامية والفقيرة، ويمكن القول إن تبعية المرأة للرجل والأدوار النسوية المنسوبة اليها غالبًا ما يكون لها دور في استبعاد الفتيات والنساء عن الالتحاق بالتعليم خاصة في مراحله المتقدمة، ويمكن القول بأن الفتيات من أكثر الفئات حرمانًا من فرص التعليم، وعليه فقد بلغت معدلات الأمية بين الفتيات بنسبة 30.8% لعام ٢٠١٧، مما أدى إلى تراجع مكانة مصر إلى المرتبة (١٠٢) عالميًا من حيث تعليم الإناث بشكل عام، والرتبة (١٤٠) عالميًا من حيث الفرص الاقتصادية المشاركة في القوى العاملة للقطاعين العام والخاص، وهو ما يُسلط الضوء على الفجوة بين المستويات التعليمية وسوق العمل.

الإئتلاف المصري للتنمية وحقوق الإنسان

٢-العوامل التكنولوجية:

احدث الأماكن التي تتعرض النساء والفتيات للتحرش والترهيب وهو الفضاء العام الرقمي من خلال وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من المنصات والتطبيقات على الإنترنت، ويشكل ضمان سلامة هذا الفضاء وتمكينه للفتيات تحديًا جديدًا، حيث يحتمل أن تكون النساء أكثر عرضة بـ ٢٧ مرة من الرجال للعنف السيبراني، وهو ما يعوق إدماجهن رقميًا ويمنعهن من التمتع بالمكاسب الرقمية. ورغم أنه يمكن للتكنولوجيا أن تؤدى إلى التواصل والتمكين، يمكن أيضًا أن تعزز الأدوار التقليدية للجنسين وتطبع القوالب النمطية التي تعكس ثقافة كراهية المرأة وتهميشها، ويعد كل من الأمن والمضايقة من بين أكبر خمسة عوائق تحول دون امتلاك النساء للهواتف النقالة حيث من الممكن أن تؤدى المضايقات عبر الإنترنت والتعليقات المسيئة إلى فقدان النساء للتكنولوجيا والابتعاد عن استخدامها.

وهنا يتسبب العنف الرقمي القائم على النوع الاجتماعي ضد النساء إلى حدوث فجوة رقمية ينتج عنها خسارة العالم لنصف موارده البشرية وخاصة في المنطقة العربية حيث توجد الفجوة الأكبر في العالم، وقد يحتاج العالم إلى أكثر من ١٠٠ عام لسد الفجوة الرقمية وتحقيق المساواة بين الجنسين. واستنادًا إلى ما سبق توجد مجموعة من الطرائق المختلفة للتفكير في الفضاءات الرقمية بوصفها متحيزة جنسيًا، وهي خمسة طرائق نستعرضها بإيجاز فيما يلي:

-ضعف التوازن بين الجنسين في قوة العمل في تقنية المعلومات والاتصالات.

-التمييز النوعى في تصميم الأجهزة والفضاءات والتطبيقات لتقنية المعلومات والاتصالات.

-صور الإزعاج بسبب الجنس والتمييز في بيئات الإنترنت.

-تمثيل النوع الاجتماعي في وسائط الإنترنت والألعاب الرقمية.

-استخدام الفضاءات الالكترونية والأجهزة الرقمية في تحقيق العدل بين الجنسين.

وعليه فقد انتشر العنف الرقمي انتشارًا واسعًا، وقد أظهرت نتائج إحدى الدراسات أن ٨٠ % من ممارسي الألعاب الإلكترونية يعتقدون أن التمييز الجنسي سائد في مجتمعات اللعب على شبكة الإنترنت، فاللاعبات مثلًا يتلقين ثلاثة أمثال ما يتلقاه الذكور من الكلام البذيء بغض النظر عن مستوى المهارة الذي يُصاغ أغلبه

الأئتلاف المصري للتنمية وحقوق الإنسان

بلغة جنسية، وبالمثل تنتشر التعليقات الجنسية في دردشة اللعب، ويتسبب إخفاء الهوية في إطلاق عاصفة من التعليقات المعادية للمرأة.

٣-العوامل الإعلامية:

ترتكز نظرية التعلم من خلال الملاحظة على أساس أن الإنسان لديه القدرة على اكتساب التمثيل الرمزي للوقائع الخارجية وملاحظة هذه الوقائع تعتبر مصدرًا من مصادر التعلم، وذلك لأن عقل الفرد يُسجل ما يشاهده ويُخزنه سواء بوعي أو بدون وعي منذ أن يبلغ الثلاثين شهرًا، ولا يخيف الطفل مقدار العنف الذي تعرضه وسائل الإعلام ولا الخطورة البدنية التي يعقبها هذا العنف بقدر ما يخيفهم القالب الذي يحدث فيه العنف والطريقة التي يقدم بها عن طريق الوسيلة الإعلامية. ويرى أحد العلماء أنه إذا عرضت مشاهد القسوة والسلوك غير الطبيعي علنًا على الجماهير ستكون سببًا في إثارة الرغبة في السلوك العنيف عند الناس، كما أكدت دراسة أن التصرفات الشرسة العنيفة مكتسبة للفرد من خلال وسائل الإعلام، ولم يكن العنف مقصورًا على الأفلام والمسلسلات فقط وإنما في الأخبار ونشراتها.

٤-العوامل الثقافية:

يقع الإيذاء ضد الفتيات في كل منطقة وبلد وفي كل سياق تقريبًا كما سبق الذكر، ولا تكمن الأسباب الجذرية في أي ثقافة أو تقليد أو عرف ولكن في المعايير الاجتماعية والمعتقدات الراسخة والسلوكيات التي تزيد من هيمنة الرجال وخضوع النساء والحق في الحفاظ على هذه الهيمنة من خلال ممارسة العنف، وهي موجودة بشكل ما في كل ثقافة تقريبًا، وتمارس الضغط بشكل قوى للإمتثال لهذه المعايير القائمة على النوع الاجتماعي المهيمنة. ويعد تدني الأسباب الثقافية أحد أهم العوامل المسببة للعنف القائم على النوع الاجتماعي ومنها الجهل وضعف معرفة كيفية التعامل مع الآخر وعدم احترامه، وما يتمتع به الفرد من حقوق وواجبات من الطرفين المرأة والمعنف لها، فجهل المرأة بحقوقها وواجباتها من طرف، وجهل الأخر بهذه الحقوق من طرف ثان مما قد يؤدى إلى التجاوز وتعدي الحدود.

وتؤدى العوامل الثقافية دورًا كبيرًا في حدوث العنف ضد المرأة، فالثقافة التي ترى أن الرجل أفضل من المرأة، وتمنحه الحق في الرأى والسُلطة هي ثقافة تؤيد ممارسة الإساءة نحو المرأة باعتبار ذلك ضربًا من الرجولة، وفى بعض الاماكن قد يشعر الرجل بالخجل إذا عرف عنه أن زوجته لا تخشاه ويُنعت بالمحكوم أو الضعيف، ويرى دعاة المساواة بين الجنسين أن الرجال يسيئون للنساء بقصد إظهار القوة أو الهيمنة واستغلال القوة البدنية

الائتلاف المصري للتنمية وحقوق الانسان

لفرض السيطرة على المرأة. فالثقافة هي التي تحدد أدوار الجنسين، ففي الوقت الذي تدعو فيه الأيديولوجيات الثقافية على نحو متزايد إلى تعزيز الحقوق الإنسانية للمرأة والدفاع عنها، فإن ثمة أعرافًا وتقاليدًا وقيمًا دينية في العديد من المجتمعات تُستخدم لتبرير العنف ضد المرأة وتمارس السيطرة على المرأة في المجتمعات المختلفة من خلال استراتيجيات مختلفة من قبل معايير الشرف والعار، فهناك التمييز الجائر بين الذكور والإناث داخل الأسرة الواحدة، فالأنثى تأتي دائمًا في المرتبة الثانية بعد الذكر وفقًا لما ترسمه الثقافات الموروثة عبر الأجيال.

واشارت دراسة إلى ان ٢٢% من النساء اللائي تعرضن للعنف عبر الإنترنت تعرضن للابتزاز الجنسي المباشر وأفادت النسبة الأكبر من النساء اللواتي تعرضن للعنف عبر الإنترنت أنهن تعرضن له على فيس بوك (٤٣%) وإنستجرام (١٦%) وواتس آب (١١%). من بين النساء اللواتي تعرضن للعنف، أفادت ٤٤% أن الواقعة تعدت الحيز الافتراضي.

## -عوامل تزايد انتشار العنف الرقمي ضد المرأة:

تتداخل في ظاهرة العنف ضد المرأة بالفضاء الرقمي مجموعة من العوامل الموضوعية والبنيوية التي تساهم في تفاقمها:

-تراجع منظومة القيم الاجتماعية الراسخة في أعماق المجتمع المصرى وظهور منظومة قيمية جديدة أفرزها التغير الاجتماعي السريع في هذا المجتمع، تلك المنظومة التي أسست لمعايير جديدة مغايرة تمامًا للمعايير التقليدية للأسرة المصرية.

٢-تراجع مقومات العيش المشترك وتصلب التمثلات الاجتماعية إضافة إلى توغل فوبيا المساواة بين الجنسين في المجتمع وعدم استيعاب مسارات المواطنة المتساوية، حيث يرى كثيرين من أبناء المجتمع العربي ينظرون إلى المرأة باعتبارها جسدًا ولا يراها كائنًا اجتماعيًا يمتلك جسد، ولذلك فوفقًا لتلك النظرة، يعد التحرش والعنف أمرًا طبيعيًا في ظل تراجع منظومة القيم الأصيلة المرتبطة بضرورة حماية المرأة والدفاع عنها ضد أي اعتداء.

من هذه الزاوية يتوجب التعاطي مع العنف الموجه ضد المرأة في مواقع التواصل الاجتماعي وحمله على درجة الجدية نفسها التي يحمل عليها العنف الممارس عليها في العالم الواقعي، على اعتبار أن الفضاء الرقمي فضاء عام مشترك كما هو الحال في عدد من الدول، حيث يُحاسب رواد العالم الافتراضي أمام القانون إذا صدر

الأمانة المصرية للتنمية وحقوق الإنسان

منهم شكل من أشكال العنف اللفظي من قبيل السب والقذف والتشهير والكذب تجاه المرأة أو أي فرد آخر من المجتمع.

٣-الفهم الخاطئ للحرية والتعبير عن الرأي من قبل مستخدمي مواقع وشبكات الانترنت وسهولة إخفاء الهوية (القناع الرقمي).

٤-وتقلص الرقابة الأسرية على الأبناء، وشعور الأشخاص بالنقص والإحباط، والحرمان، وعدم الثقة بالنفس وعدم القدرة على الإشباع العاطفي ما فاقم مشاكل الإدمان الالكتروني وزيادة التحريض على العنف.

٥-استفحال التسلط والاستبداد وسياسة التفرد والإقصاء والقمع من المجتمع، حيث أشارت دراسات أجريت على أشخاص يستخدمون التحرش الإلكتروني كوسيلة لإزعاج ضحاياهم، إلى أنهم يعانون من تقدير ذات متدن، ولا يوجد لديهم قدرة على المواجهة وجهًا لوجه، وأن لديهم مقدارًا من اضطراب الشخصية الذي يقلل من قدرتهم على تقدير نتائج أفعالهم، فيرتكبون أفعالًا لا سقف لدرجة السوء الذي قد تؤدي إليه، طالما أنها تخدم شهوتهم للانتقام.

## -تأثير العنف الالكترونى على المرأة وانتهاك حقوقها:

### الآثار النفسية والجسدية:

إن العنف الإلكتروني ضد المرأة له آثار نفسية واجتماعية ومادية واقتصادية ولكن الآثار الأكثر انتشارًا هي النفسية التي تشعر بها معظم النساء اللاتي يتعرضن للعنف الإلكتروني نظرًا لحجم هذه الأفعال وتكرار حدوثها، ومن أكثر هذه الآثار النفسية شيوعًا القلق وتشوه الصورة الذاتية، وأحيانًا تصل الآثار النفسية إلى حد أكثر تطرفًا بأن تصبح لضحايا هذا العنف ميول انتحارية في بعض الحالات أو الانخراط في سلوك إيذاء النفس، وقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن واحدًا من كل خمسة أشخاص يصل به التفكير إلى الانتحار أو إلحاق أذى أو إصابة بنفسه وهو سلوك دائم الحدوث بين الأشخاص الذين يشعرون بالإهانة والذل بسبب الرفض. ومن آثار العنف الإلكتروني على المرأة أيضًا الأرق ونوبات الهلع والخوف الشديد من مغادرة المنزل بالإضافة إلى الشعور بالإذلال. وانعدام الثقة وعدم شعورهن بالاطمئنان النفسي، وهذا ما قد يترك أثار على الأسرة وعلى الحياة الإجتماعية ومما لاشك فيه ان العنف الإلكتروني الصادر من خلال الوسائل الإلكترونية الحديثة سواء

الائتلاف المصري للتنمية وحقوق الإنسان

كان من الفيسبوك أو تويتر وغيرها من مواقع التواصل الإجتماعي يعد جريمة لما فيه من اعتداء على سمعة النساء كما يعد من الأمراض الخطيرة التي يتعدى شرها على كل فئات المجتمع.

كما تتمثل هذه الاثار فى عيش النساء في حالة من الضغط النفسي وشعورهن بالتوتر والخوف والقلق من استخدام هذه المواقع. وترغم أعمال العنف على الإنترنت النساء على الابتعاد عن الشبكة، وتشير أبحاث أن ٢٨ في المائة من النساء اللواتي تعرضن للعنف القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد قللن عمدًا من حضورهن على الإنترنت. كما أن من النتائج الأخرى لهذا العنف العزلة الاجتماعية حيث تنسحب ضحاياه أو الناجيات منه من الحياة العامة. ويصبحن عرضة للاضطرابات النفسية، كالقلق والتوتر والخوف وجنون الشك والاضطهاد. ويتحول بعض الضحايا للسلوك الانحرافي وعدم المبالاة بالقيم المجتمعية والأخلاقية انتقامًا من أنفسهم والمجتمع ككل، نتيجة للضغط الشديد والخوف من الفضيحة والتهديد الذي تقع الضحية فريسة له، خاصة أن أغلب الضحايا من المراهقين.

ويؤدى التحرش اللفظي على الانترنت إلى ترك وقعًا كبيرًا في نفس العديد من النساء فمثل هذه الكلمات، أو غيرها، قد تجعل الفتاة مكتئبة وخائفة لفترة طويلة. وقد تدفع بها إلى الانتحار أحيانًا، خصوصًا إن لم يصدق أحد قصتها ويساعدها على تخطي هذه المرحلة. ان مشكلة التحرش هي شكل من أشكال العنف الموجه ضد المرأة وصورة المرأة ومكانتها مرتبطة بالمخيال الاجتماعي، فالأسرة تلوم المرأة مهما كانت مكانتها في المجتمع، ابنة طالبة، عاملة، زوجة ...الخ، وتحملها المسؤولية وتهددها لأنها الحقت العار بهم فالبعض منهن تم حرمانهن من جهاز الكمبيوتر والهاتف الخاص بهم، وهناك من منعن من متابعة الدراسة، وهي في أغلب الحالات ضحية تم اختراق حسابها. يمكن ارجاع هذا الخلل الوظيفي على مستوى الاسرة ووظائفها بسبب تغير العلاقة بين الاباء والأبناء التي كانت في السابق مبنية على الخضوع والسيطرة والاحترام. حيث غابت نوعًا ما المظاهر السالفة الذكر وشاع التساهل واللين في معاملة الابناء والخضوع لطلباتهم وحلت محلها مؤسسة جديدة عصرية متمثلة في الانترنت ووسائطها مما انتج لنا هذه الممارسات الانحرافية.

مما يجعل الكثير من المتحرش بهن ينعزلن عن محيطهن ويهربن من المجتمع بسبب هذا الأمر، وتعد المضاعفات الكبرى لظاهرة التحرش الإلكتروني أن الآثار النفسية لها ربما تمتد لسنوات حيث توضح دراسة أن ضحايا مثل هذه الممارسات يصبحن أكثر عرضة من غيرهن للإصابة بالقلق والاكتئاب والرهاب والهلع، ويؤكد ذلك ما توصلت إليه دراسة أجريت بهدف دراسة مخاطر التحرش الإلكتروني، وقد توصلت الدراسة إلى أن

الإتلاف المصري للتنمية وحقوق الإنسان

التحرش الإلكتروني يهدد المراهقين ويترك فيهم تأثيرات نفسية سلبية تمتد لفترة طويلة. كما توصلت دراسة إلى وقوع واحدة من بين كل عشر نساء دون سن ال ٣٠ ضحية الابتزاز بالمعلومات الحميمة وإجبارهن على دفع مبالغ مالية، ولا تعد هذه هي الآثار الوحيدة التي ربما تنجم عن التحرش بكل أشكاله سواء كان ذلك في العالم الافتراضى أو في عالم الواقع، نظرًا لأن الأمور ربما تصل إلى ما هو أسوأ من ذلك حيث يتحول الضحية مستقبلًا إلى شخص عدائي تقوده رغبة كبيرة في الانتقام.

وفي بعض الحالات، يصبح تهديد الضرر الجسدي حقيقة عندما تنشر صور أو فيديوهات على مواقع دعائية متخصصة في الدعارة مع معلومات خاصة مثل عنوان منزل الضحية. وأكثر من نصف القصص تنتهى بشكل كارثي، حيث تتعرض اغلب النساء اللاتي يقررن الاستعانة بذويهن لأحد أشكال العنف الأسري والاجتماعي، والتي شملت النبذ، والاعتداء الجسدي، والتشويه، والطلاق، والحرمان من التعليم، والعمل، وتقييد الحرية، وذلك بسبب جرائم ابتزاز إلكتروني تعرضن لها لم يكن لأغلبهن ذنبًا فيها. وبعض النهايات تكون نهاية مفجعة وقاسية حيث تتعرض الضحية للقتل من قبل عائلتها لمحو العار، وذلك أسوأ ما تخشاه ضحايا الابتزاز الإلكتروني إذ قد تؤدي فضيحة تسرب صورًا خاصة لفتاة ما إلى مقتلها.

لهذا السبب تتخوف الكثير من النساء اللاتي يتعرضن للابتزاز من مكاشفة ذويهن بالمشكلة، تفاديًا لاحتمال أن يتعرضن للأذى على أيديهم، بسب الصورة النمطية السلبية المرسومة نحوهن، وتعرضهن للوم في أنهن السبب في تعرضهن لمثل هذا العنف، حتى لو كن بريئات، وذلك بسبب حساسية وضع المرأة في المجتمع المصرى، الذي يُعرف بكونه محافظًا، ويستند على ميراث ثقيل من العادات والأعراف التي تعتبر المرأة مبعث عار وجالبة للخزي، فيُستباح دمها في حال تعرضت لفضيحة جنسية أمام الرأي العام، ويعمد ذويها إلى قتلها انتصارًا لشرف العائلة التي تنتمي لها. وعمومًا فأي تهديد يطال سمعة المرأة ويتمحور حول فضح نشاطاتها سلًاحا فتاكًا، مما يجعل المرأة تسعى لإيجاد مخرج منه يحفظ لها سمعتها وكيانها وقد يكون ذلك إما بالاستسلام لطلب الشخص المبتز أو حتى بوضع حد لحياتها بالانتحار. وتولد جميع أشكال العنف على الإنترنت سجلًا رقميًا دائمًا يمكن توزيعه في جميع أنحاء العالم ولا يمكن حذفه بسهولة، مما قد يسبب مزيدًا من الأذى للضحية.

**-الآثار الاقتصادية:**

أما الآثار الاقتصادية للعنف الإلكتروني ضد المرأة فهي الأخرى خطيرة، حيث تتمثل في زيادة البطالة بين النساء نتيجته فقدان وظائفهن؛ كنتيجة لتعرضهن للوصم الثقافي الاجتماعي بسبب التشهير أو نشر صور

الأئتلاف المصري للتنمية وحقوق الإنسان

إباحية انتقامية، بالإضافة إلى طلب المعنف لمبالغ مالية كبيرة مقابل عدم نشر الصور والمعلومات الخاصة بهن. ويمكن أن يحدث الضرر الاقتصادي عندما تظهر الصورة الواضحة للضحية على عدة صفحات من نتائج محرك البحث، وهذا أمر يجعل من الصعب على الضحية إيجاد عمل، أو يمنعها حتى من محاولة البحث عن عمل بسبب الخجل والخوف من أن يكتشف أصحاب العمل المحتملين الصور المنشورة. كما ان التحرش اللفظى الالكترونى أصبح يقع ايضًا على المرأة العاملة التي كان يقع عليها التحرش الجنسي في أماكن العمل والشارع وفي الاماكن العامة حيث انتقلت هذه الممارسات من السياق الواقعي إلى السياق الافتراضي وهذه الممارسات شوهت سمعة هؤلاء النساء اللواتي تعرضن للتحرش الالكتروني. وعليه فالحالات اللواتي يتعرضن لهذا الفعل ويجدن الدعم من الزوج تتأثر مكانتهن على المستوى المهني، خاصة اللواتي يعملن في مجال التعليم العالي حيث تتأثر صورة الأستاذة الجامعية الاجتماعية والمهنية وخاصًة عطائها العلمي.

**-اختراق الخصوصية الشخصية للنساء:**

ويبدأ اختراق الخصوصية والمساحة الآمنة بمجرد إضافة النساء لأشخاص دون المعرفة المسبقة بهم أو من خلال وسائل اختراق الحساب، بحيث يبدأ المُعنف بالدخول لحياة النساء والتعرف على آرائهن ووجهات نظرهن وما يُفضلنه وما لا يُفضلنه من خلال مشاركتهن لهذه التفاصيل من حياتهن الخاصة، أو من خلال التواصل المباشر لبعض التطبيقات كالمحادثات الجانبية بما يسمى "تطبيقات المحادثة" ليتكمن بسهولة في الوصول إلى قائمة الأصدقاء، ليتبع ذلك فيما بعد التهديد. فأغلب النساء لا يمتلكن الإدراك الواعي لكيفية التعامل مع المُعنف ومنعه من اختراق خصوصياتهن.

## -نماذج لبعض النساء التى تعرضن للعنف الرقمى فى مصر:

## فى ٢٠٢٢:

١-شهدت عزبة الحاج على، التابعة لمركز أولاد صقر بالشرقية، واقعة انتحار هايدى شحاتة ١٤ سنة، طالبة بالصف الأول الثانوى التجارى، بتناول قرص من حبوب الغلة السامة، حيث تخلصت من حياتها إثر تعرضها لحالة من الاكتئاب الشديد، بعد ابتزازها بصور مزيفة وخادشة للحياء، وبعد تلقيها تهديدات بنشر صور لها جرى تزييفها على مواقع التواصل الاجتماعي فيس بوك، بهدف إجبراها على الاعتذار للمتهمين، وتقبيل قدم السيدة المتهمة الرئيسية وابنتها صاحبة الـ ١٥ عامًا، وهم جيران المجني عليها. وتبين من تحريات المباحث أن

الائتلاف المصري للتنمية وحقوق الإنسان

الفتاة انتحرت بعد انتشار صور لها على موقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك، الأمر الذي لم تتحمله الفتاة بسبب التبعات الاجتماعية والريفية، مما دفعها للتخلص من حياتها مستخدمة حبة الغلال السامة.

٢- (د -ع) فتاه في ربيعها تدرس فى إحدى الجامعات الخاصة، تعرفت على زميل لها بالكلية، وكانا معًا مجرد زملاء دراسة وخلال عدة أشهر، تطورت العلاقة حتى صرح بحبه لها وأقنعها بأنه سيتزوجها بعد تخرجهما، واستمرت علاقتهما لعدة أشهر، كانت ترسل له خلالها صورها الخاصة، وبعد فترة قليلة تغيرت معاملته وبدأ فى ابتزازها، ثم طلب منها مبالغ، مقابل عدم نشر صورها الخاصة على وسائل التواصل الاجتماعى. حاولت د الابتعاد عنه؛ لكنه استمر فى طلبه ووضعها تحت ضغط نفسي شديد، حتى أصبحت تخشى وصول الأمر إلى شقيقها الأكبر، فلجأت لإحدى صديقاتها فى محاولة لمساعدتها، وبالفعل تدخلت صديقتها وأنهت المشكلة بالاستعانة بأحد ضباط الشرطة. وقالت د إنها عاشت أوقاتًا عصيبة جدًا، ومشاعر مختلطة من الخوف والقلق كانت الأكثر سيطرة عليها حتى انتهى الأمر.

٣-(م - ن) تسكن إحدى المناطق الشعبية، فى عمر الـ٢٢ سنة، تعرضت هى الأخرى لابتزاز إلكترونى من قبل صاحب محل لإصلاح الهواتف المحمولة، حيث أنها ذهبت ذات مرة لإصلاح هاتفها بمركز لصيانة الهواتف المحمولة، واضطرت لتركه حتى ينهى صاحب المركز إصلاحه. بعد يومين تلقت الفتاة اتصالًا من صاحب المركز، وهو على الجانب الآخر يردد عندى صور غير لائقة ليكى، وعاوز فلوس عشان ما أنشرش الصور دى كلها على وسائل التواصل الاجتماعى المختلفة، ولم يكتف بذلك؛ بل طلب منها الذهاب له، لكنها رفضت، ولجأت لأحد جيرانها على علاقة مقربة منه.

٤-انتحرت الفتاة بسنت خالد ١٧ عاما من محافظة الغربية عقب تناولها حبة الغلال السامة، على خلفية تعرضها لابتزاز جنسي أيضًا من جانب شابين اخترقا هاتفها المحمول وحصلا على صور لها وقام بفبركتها وتركيبها، وإعادة نشرها بطريقة فاضحة ومشينة. وفوجئ والداها بنشر صور عارية لنجلته وبعد التدقيق فى الصور تبين أن جسم الفتاة ليس هو المتداول وأن وجه نجلته هو الصحيح الأمر الذي صدم الفتاة وأربك حياتها وجعلها تشعر بالظلم والقهر النفسي مما أصابها بحالة اكتئاب نفسي تسبب في انتحارها . كما ان شقيقة الضحية عثرت على رسالة مكتوبة بخط يدها تضمنت رسالة وداع إلى أفراد الأسرة وجاءت كلماتها كالآتي: "ماما ياريت تفهميني أنا مش البنت دي ودي صور متركبة والله العظيم وقسماً بالله دي ما أنا.. أنا يا ماما بنت صغيرة

الإعلان المصري للتنمية وحقوق الإنسان

مستهلش اللي بيحصلي ده أنا جالي اكتئاب بجد.. تعبت بجد"، واختتمت الرسالة بجملة: "مش أنا حرام عليكم أنا متربية أحسن تربية."

٥-فوجئ أهالي قرية المعتمدية التابعة لمدينة المحلة بالغربية بزوجة شابة تلقي بنفسها من شرفة منزلها، محاولة الانتحار أيضًا بعد تعرضها لابتزاز إلكتروني من جانب زوجها، بعد محاولته إجبارها على التوقيع على إيصالات أمانة بالإكراه، مقابل التنازل عن قائمة منقولاتها بالكامل وحقوقها الشرعية في حالة رغبته بطلاقها، مهددًا بفيديوهات صورها لها إلى أن قبضت عليه السلطات.

٦-قامت فتاة تبلغ من العمر ١٩ عاما بتحميل تطبيق للألعاب الإلكترونية، فكان بابًا كبيرًا للابتزاز الإلكتروني لم تكن تتوقعه من قبل، حيث تعرفت الفتاة على شاب لعب معها في بعض الألعاب على التطبيق، ثم طلب منها أن يتعرف عليها أكثر عن طريق محادثتها عبر الواتسآب، وفعلت الفتاة ذلك، ليتحدثا سويًا لمدة شهر ونصف. تقول الفتاة التي رفضت ذكر اسمها لحساسية القصة: عرض علي الشاب الارتباط، ولكنني مازلت صغيرة، فطلبت منه ألا يحدثني مرة أخرى، وكنت قد أرسلت له صورتين ليعلم ما هو شكلي، وهذه الصور لم تكن خادشة للحياء، بل كانت صورًا عادية بحجابي، ولكن هذا لم يقلل من خوفي بعدما هددني المبتز بنشر صوري على الإنترنت إذا تركته." وطلب الشاب ٢٠٠٠ جنيه مقابل عدم نشر صور الفتاة، ولكنها أبلغت صديق لها بالأمر، فتصدى لهذا الشاب، ورفض أن يعطيه أي أموال، كما قامت الفتاة بحظر رقمه، ولكنها فوجئت بعد بضعة أيام بأن هناك رقم غير معروف بالنسبة لها يؤكد أصحابه أن صورها معهم وأنهم سيقوموا بنشرها على جميع جروبات المنطقة التي تسكن بها، ولكنها لم تخف هذه المرة حيث ردت قائلة: "أهلي عارفين، انشروا الصور. وقالت "هو لما لقاني مش فارق معايا ومش هديله فلوس بطل يتصل واعتذر وقال أنا مسحت الصور، خاصة أنه خاف لما نشرت مشكلتي على جروبات مكافحة الابتزاز."

٧-صاحبة هذه القصة تبلغ من العمر ١٦ عامًا فقط، وابتزها أحد الشباب بنشر صورها على الإنترنت مقابل المال، ولكن نظرًا لضيق الحال رفضت الفتاة دفع أي أموال للشاب. لم يتوقف ابتزاز الشاب عند تهديد الفتاة فقط، فكان يعلم أن والدها من ذوي القدرات الخاصة، فأرسل له المبتز صور ابنته وهدده بنشرها على الإنترنت إن لم يعطه المال الذي يطلبه، فلم يجد الوالد أمامه سوى بيع دراجته النارية وهي كل ما يملك، للحصول على المال اللازم لحماية ابنته من شر المبتز.

الائتلاف المصري للتنمية وحقوق الإنسان

٨-قام أحد الأزواج بإنشاء حساب وهمي لطليقته، نشر عليه صورا شخصية لها، وابتزها مطالبًا إياها بترك ابنتهما نهائيًا في حضانته، حتى لا يستمر في فضحها، مؤكدًا لها أنه لن يمسح صورها ولن يلغي الحساب إلا بعدما يتسلم البنت منها، حيث قال لها أنه لا يهمه تدمير سمعتها لأن ذلك سيساعده أكثر في الحصول على حضانة ابنته.

٩-طفلة قاصر تبلغ من العمر ١٣ عاما فقط، تواصلت مع أحد الشيوخ على الإنترنت لجلب الحبيب، ثم طلب منها تصوير جسدها حتى يساعدها على تحديد العلاج وما ستفعله في المستقبل، ولكنه ابتزها بعد ذلك بهذه الصور حتى اضطرت إلى فعل ممارسات جنسية معه حتى لا يفتضح أمرها لعائلتها.

١٠- ندى الشحات، ٢٠ عاما تعرضت لتجربة ابتزاز على موقع التواصل الاجتماعى انستجرام من مجهول فبرك لها صورًا غير لائقة، وهددها بعدم فضحها مقابل ١٠ آلاف جنيه. وقالت: انا ما عرفوش لحد دلوقتى والحساب اللي كان بيكلمنى منه جديد. وفى الأول طلب منى ١٠ آلاف جنيه عشان ما يفضحنيش، ولما استدرجته فى الكلام عرف إنى مش هدفع وماردش عليا بعدها ماجاش هددنى تانى لحد دلوقتي. وتابعت "قولت له اللى عندك اعمله الكل هيعرف إنها مش صورى وأهلى مش هيشكوا فيا.. ولما لقى إنى واثقة من كلامى وهددته قولت له بعد كدا هبلغ عنك مباحث الإنترنت ووقتك فى ابتزازى جاى مع وقت انتحار مراهقة بسبب واقعة مشابهة بصور مفبركة والدنيا مقلوبة عليها، تخيل لو بلغت عنك أنت كمان هيعملوا فيك إيه". وقالت انها شعرت بالخوف فى البداية، لأنها تفاجأت بوجهها مركبًا على جسد فتاة عارية، خاصة أنها محجبة، إلا أنها كانت تثق فى نفسها وفى أسرتها التى تعلم تربيتها جيدًا وأنها لن تقوم بمثل هذه السلوكيات. أما عن نيتها فى دفع الأموال التى يريدها قالت "مستحيل أبعتله حاجة أو أخليه ينجح فى تهديدى، غير كدة أنا متربية بين أهلى على الثقة المتبادلة، ولو كنت حكيت لوالدى أو والدتى كانوا بلغوا ودعمونى، وماشككوش فيا ولا لحظة.. بس لما لاقيته بيقول مش بيهزر وعايز الفلوس قولت له بنفسى هبلغ وبعتله اسكرين البوست بتاعى، خاف بعدها على طول وعمل بلوك". وتابعت "أنا اتعاملت مع بنات كتير السنين اللى فاتت لجأوا ليا فى مواقف زى دى وساعدتهم فى الإبلاغ وأخذ حقوقهم".

١١-تعرضت زينب إبراهيم لمحاولة ابتزاز من صديقها المقرب، فبعد ٥ سنوات من صداقة عمل، وصداقة شخصية، حدثت مشاكل بينهما بسبب اختلاف وجهات نظر فى العمل، ثم تفاجأت بمكالمة هاتفية منه يطالبها فيها بمبلغ مالى كبير أو يفضح أسرارها الشخصية، وكذلك صورها التى قام بتركيبها بشكل خليع على برامج

الأطفال الدعوة للتنمية وحقوق الإنسان

الفوتوشوب، والتى من بينها صور لهما. انهارت زينب عصبيًا، ونفسيًا، وأغلقت كل صفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعى، ودخلت مرحلة اكتئاب نفسى، ولم تقترب من هاتفها لأشهر، حتى عرفت احدى صديقاتها بالأمر، فساعدتها على تخطى الأزمة، ومن يومها لم تعد لتصفح مواقع التواصل الاجتماعى مرة أخرى.

**فى ٢٠٢١:**

١٢- تعرضت سارة هاني، تبلغ من العُمر ٢٦ عامًا، للتحرش على مواقع التواصل الاجتماعي، وروت قصتها مع التحرش الإلكتروني من أحد الشباب السيئين، قائلة: "بداية القصة من صديقتي.. كان في شاب بيبعتلها رسائل جنسية ومكنتش عارفه تتعامل معاه، فطلبت مني أتدخل وجبت صفحة الشاب ده وبعتله رسايل أفهمه إن اللي بيعمله ده غلط، لكن للأسف بدأ يهددني باستغلال صورها المنشورة على الحساب ووضعها في جروبات مشبوهة لو منفذتش طلباته". وأضافت الفتاة، أن كل الطرق التي لجأت إليها لم تصلح معه، فقامت بالإبلاغ عنه في مباحث الإنترنت، بالإضافة إلى غلق حسابها حتى لا تصلها منه أى رسائل أو تهديدات، وبعد عدة أشهر فتحت حسابًا جديدًا خوفًا من فتح الحساب القديم ويكون مازال موجودًا به.

**فى ٢٠٢٠:**

١٣-روت (ن.و) ان الأمر بدأ حينما وجدت أنه لا يمكنها الدخول إلى البريد الإلكتروني الخاص بها، بعد حدوث تغيير في كلمة السر، فقامت بوضع كلمة سر جديدة، ولم تنتبه لخطورة الأمر إلا بعدها بـ ٣ أيام، وجدت الفتاة المحجبة التي كانت تعمل في إحدى شركات الإنتاج، أن الأمر تكرر مع حسابها على فيسبوك، فكلمة المرور تم تغييرها، وكلما تقوم هي بوضع كلمة مرور جديدة للحساب، يقوم المخترق بإلغائها وابتكار كلمة ثانية، وهكذا لساعات حتى تعرضت للانهيار ولم تفعل ما يجب عليها فعله، وقالت "بدأ يغير صورة الفيسبوك والايميل بتاعى (البريد الإلكتروني) لصورة تانية ليا بشعري"، أدركت أنها أمام مخترق لحسابها، ومع كل المحاولات في استرجاع حسابها بدا الأمر صعبا، فقررت أن توقف نشاط حساب الفيسبوك الخاص بها، وترسل عبر شقيتها تحذيرات للمحيطين بها بوجود اختراق للحساب. ولكن لم يتوقف المخترق عن محاولاته، وعمل على إنشاء حساب جديد باسمها وصورها الخاصة، وحاول أن يتواصل ويراسل كل معارفها، حينها قررت أن تتجه إلى مباحث الإنترنت، واستعادت حسابها على فيسبوك، وكذلك البريد الإلكتروني الخاص بها، بعد أن قام أفراد مباحث الإنترنت بعمل مجموعة من إجراءات الحماية والأمان لحساباتها .

الائتلاف المصري للتنمية وحقوق الإنسان

١٤-كانت مونيكا صدقي، وقت دراستها بكلية الصيدلة تعمل أحيانا كعارضة أزياء ولديها حساب على إنستجرام تنشر صورها من خلاله، ولكنها وجدت من ينتحل شخصيتها مستخدمًا صورها الشخصية، وعمل حساب يحمل اسم سلمى حجازي، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، ولكنه دخل إلى إحدى مجموعات فيسبوك الخاصة بالبنات وكان يُسمى كيف تشقطين ذكرًا، ونشر صورها وكتب تعليقات غير لائقة، توحي أن الحصول على الرجل تتطلب ارتداء ملابس قصيرة. بالطبع، انتشرت الصور والتعليقات المصاحبة لها، وبدأ كثيرون يعيدون نشرها مع تعليقات متهكمة وساخرة وأخرى غاضبة مستنكرة، وبدأ أقارب مونيكا يتواصلون معها للاستفسار عما نشر، ظهرت مونيكا حينها في فيديو تبكي وتخاطب كل من يساعد على نشر الصور وتعليقاتها أن يتوقف عن ذلك، وقالت "أنا واحدة حياتي تتدمر علشان إيه؟ مش عارفة ."حينها وجدت مونيكا دعمًا من كثيرين من مشاهير مواقع التواصل الاجتماعي وإعلاميين وصحفيين، وتم وقف الحساب الذي ينتحل شخصيتها.

**فى ٢٠١٩:**

١٥- (إيمان. م) تعرضت لتجربة ابتزاز من قبل (إسلام. ع) ٢٧ عاما، طالب، حيث قام بتهكير هاتفها بكل ما يحتوي عليه من صور خاصة وبيانات وأرقام هواتف ومحادثات شخصية، وقام بتهديدها بإرسالها لقائمة الأصدقاء إذا لم تقم بدفع مبلغ مالي، ودفعها ذلك لتقديم بلاغ بدائرة قسم مركز شرطة أبو حماد، وعلمت بعد القبض عليه أنه قام بذلك مع العديد من الضحايا وتم اتهامه باختراق الحسابات الشخصية لمجموعة من الفتيات والشباب عبر موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك وابتزازهم ماليًا وجنسيًا.

## -الجهود المصرية والدولية المبذولة لمواجهة العنف الالكترونى ضد المرأة:

### الجهود المصرية:

-واجه المشرع المصري في القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٢١ والذي أصدره الرئيس عبد الفتاح السيسي، بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧، لمواجهة جريمة التحرش، وذلك بتشديد عقوبة "التعرض للغير "المنصوص عليها بالمادة (٣٠٦ مكرر أ)، وتشديد عقوبة "التحرش الجنسي" المنصوص عليها بالمادة "٣٠٦ مكرر ب"، وتحويلها إلى جناية، بدلاً من جنح، نظرًا لخطورتها الشديدة على المجتمع وانعكاساتها النفسية على المجني عليه .

الائتلاف المصري للتنمية وحقوق الإنسان

ونصت المادة ٣٠٦ مكرر "أ" من قانون العقوبات التي تقضي بمعاقبة الجاني بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تجاوز أربع سنوات، وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تزيد على مائتي ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تعرض للغير في مكان عام أو خاص أو مطروق بإتيان أمور أو إيحاءات أو تلميحات جنسية أو إباحية سواء بالإشارة أو بالقول أو بالفعل بأي وسيلة بما في ذلك وسائل الاتصالات السلكية أو اللاسلكية أو الإلكترونية، أو أي وسيلة تقنية أخرى.

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن مائتي ألف جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا تكرر الفعل من الجاني من خلال الملاحقة والتتبع للمجني عليه، وفي حالة العود تضاعف عقوبتا الحبس والغرامة في حديهما الأدنى والأقصى.

كما نصت المادة ٣٠٦ مكرر (ب): يُعد تحرشًا جنسيًا إذا ارتكبت الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٠٦ مكررًا (أ) من هذا القانون بقصد حصول الجاني من المجني عليه على منفعة ذات طبيعة جنسية، ويعاقب الجاني بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات، فإذا كان الجاني ممن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ من هذا القانون "الفاعل من أصول المجني عليها أو من المتولين تربيتها أو ملاحظتها أو ممن لهم سلطة عليها أو كان خادماً بالأجر عندها أو عند من تقدم ذكرهم، أو تعدد الفاعلون للجريمة"، أو كانت له سلطة وظيفية أو أسرية أو دراسية على المجني عليه أو مارس عليه أي ضغط تسمح له الظروف بممارسته عليه أو ارتكبت الجريمة من شخصين فأكثر أو كان أحدهم على الأقل يحمل سلاحًا تكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن سبع سنوات.

وبناء عليه يجب التعامل بكل حزم وفقًا للقانون لمواجهة ظاهرة التحرش الإلكتروني نظرًا لخطورتها الشديدة على المجتمع وانعكاساتها النفسية على المجني عليه، فعقوبة التحرش الالكتروني والمباشر في القانون المصري، تم تغليظها بموجب القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٢١ الذي أصدره الرئيس عبد الفتاح السيسي في أغسطس ٢٠٢١، وباتت المادة (٣٠٦ مكرر أول أ) من قانون العقوبات وفقًا لتلك التعديلات تتيح الآتي:-

١- إدراج تطبيقات فيس بوك وواتس اب وتليجرام ضمن وسائل التحرش.

٢-تقرير عقوبة الحبس أو الغرامة مدة لا تقل عن سنتين ولا تجاوز أربع سنوات كل من تعرض للغير.

٣-الغرامة لن تقل عن مائة الف جنيه ولا تزيد على مائتي الف جنيه.

الأسلاف للتنمية وحقوق الإنسان

٤- التعرض يكون بأمور أو إيحاءات أو تلميحات جنسية أو إباحية سواء بالإشارة أو بالقول أو الفعل بأية وسيلة.

٥-وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تجاوز خمس سنوات إذا تكرر الفعل من الجاني من خلال الملاحقة والتتبع للمجني عليه.

٦-وتكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن ٧ سنوات، المتحرش من له سلطة وظيفية أو أسرية أو دراسية على المجني عليه، أو مارس عليه أي ضغط تسمح له الظروف بممارسته عليه، أو ارتكبت الجريمة من شخصين فأكثر أو كان أحدهم على الأقل يحمل سلاحاً.

-إطلاق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد النساء ٢٠١٥-٢٠٢٠ تلبية لاحتياجات المجتمع في مواجهة العنف ضد المرأة بكافة أشكاله وصوره، وذلك من خلال أربعة محاور رئيسية: الوقاية، والحماية، والتدخلات والملاحقة القانونية.

-عملت وزارة الداخلية على التصدي بحزم لممارسات العنف ضد المرأة بشكل عام والرقمي بشكل خاص، وذلك من عدة أوجه:

- ❖ تخصيص وحدات خاصة بأقسام الشرطة لمواجهة العنف ضد النساء، حيث تم تعيين ضابطات شرطة لفحص الوقائع المتعلقة بهن.
- ❖ زيادة عدد الدوريات المخصصة للتدخل السريع استجابة لأى اتصالات طارئة تتعلق بالعنف ضد النساء.
- ❖ تنظيم دورات بأكاديمية الشرطة فى مجال مكافحة جرائم العنف ضد النساء مع استعراض لأفضل الممارسات الدولية حول آليات المواجهة والتعاون والدعم للحد من تلك الجرائم.
- ❖ تخصيص غرفة عمليات لتلقى شكاوى التحرش – ومن بينها التحرش الالكترونى – من خلال الخطوط الساخنة المخصصة لهذا الغرض.

-قيام المجلس القومى للمرأة بإنشاء وحدات مناهضة للعنف ضد الفتيات بالجامعات المصرية بالتعاون مع وزارة التعليم العالى وصندوق الأمم المتحدة للسكان بهدف دعم المفاهيم الأساسية للمساواة وتكافؤ الفرص لتحقيق التمكين والدعم النفسى والاجتماعى للمرأة حيث تم بالفعل إنشاء ودعم ٢٣ وحدة على مستوى الجامعات الحكومية و٣ وحدات بالجامعات الخاصة.

الائتلاف المصري للتنمية وحقوق الإنسان

-إنشاء مرصد المرأة المصرية بهدف متابعة تنفيذ المستهدفات الخاصة بوضع المرأة في الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٣٠ من خلال:

-إعداد مجموعة من التقارير الدورية حول وضع المرأة المصرية وفجوة النوع الاجتماعي

-حصر وعرض القوانين المتعلقة بالمرأة.

-قياس التقدم المحرز فى كافة المجالات المتعلقة بتمكين وحماية المرأة من خلال متابعة قيم مؤشرات متابعة الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠ ومؤشرات التنمية المستدامة المتعلقة بالمرأة.

-إطلاق عدد من الحملات التى يمكن من خلالها التصدي للعنف وخاصة الرقمي وأبرزها:

- -"حملة ما تسكتيش" بتصميم وإذاعة الإعلانات المسموعة والمرئية للتشجيع على الإبلاغ عن حالات التحرش.
- حملة "اتكلمى..احم نفسك وغيرك" لزيادة الوعى بالمخاطر الإلكترونية وسبل الإبلاغ عن العنف الرقمى.
- إطلاق حملة "السكة أمان" بمحطات السكك الحديدية للتوعية بأشكال العنف ضد المرأة.

-أنشأ الإعلام منصات للتواصل الاجتماعي بهدف محو الأمية الرقمية ونشر التوعية بخطورة الجرائم الإلكترونية والعنف الرقمى الذى قد تتعرض له النساء وكيفية حماية الأجهزة الرقمية من الاختراق وسرقة المعلومات الشخصية.

## الجهود الدولية:

في العقد الماضي حدثت تطورات هامة في القانون الدولي فيما يخص فهم العنف المبني على النوع على الإنترنت والاعتراف به ضمن الإطار الدولي لحقوق الإنسان المتعلق بحقوق المرأة والعنف ضد المرأة.

وهكذا تناول الأمين العام لأول مرة مسألة العنف المبنى على النوع على الإنترنت في عام ٢٠٠٦ في دراسته بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة التي أشار فيها إلى ضرورة إجراء مزيد من التحريات عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حتى يتسنى التعرف على أشكال العنف الناشئة والتصدي لها على نحو أفضل.

الإتحاد المصري للتنمية وحقوق الإنسان

وقرر مجلس حقوق الإنسان في قراره ٨/٢٠ إلى أن الحقوق نفسها التي يتمتع بها الأشخاص خارج الإنترنت يجب أن تكون محمية على الإنترنت أيضًا.

وفي عام ٢٠١٣ دعت لجنة وضع المرأة في استنتاجاتها المتفق عليها الدول إلى إنشاء آليات لمكافحة العنف ضد المرأة.

وفي عام ٢٠١٦ أقرت الجمعية العامة في قرارها ١٩٩/٧١ بأن النساء يتأثرن بصورة خاصة بانتهاكات الحق في الخصوصية في العصر الرقمي، ودعت جميع الدول إلى مواصلة تطوير التدابير الوقائية وسبل الانتصاف.

وعلى مستوى آخر تحدد الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان التزامات الدول بمكافحة جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بما في ذلك العنف ضد المرأة على الإنترنت وبحماية حقوق الإنسان للمرأة بما فيها حق كل امرأة في العيش في مأمن من العنف.

وقد اعتمدت صكوك حقوق الإنسان الأساسية الخاصة بالمرأة، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإعلان القضاء على العنف ضد المرأة، وإعلان ومنهاج عمل بيجين قبل تطور الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبالتالي قبل ظهور الأشكال الناشئة من العنف ضد المرأة على الإنترنت. وتناولت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة مسألة العنف ضد المرأة بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عدة توصيات عامة وملاحظات ختامية، وقد أوضحت اللجنة في توصيتها العامة رقم ٣٥ (٢٠١٧) بشأن العنف المبني على النوع ضد المرأة أن الاتفاقية تنطبق تمامًا على البيئات التي تستخدم التكنولوجيا كالإنترنت والفضاءات الرقمية باعتبارها الأماكن التي ترتكب فيها الأشكال الجديدة للعنف ضد المرأة.

وهكذا يقع على عاتق الدول الالتزام في مجال حقوق الانسان بضمان منع ومكافحة أي فعل من أفعال العنف تجاه النساء:

**الوقاية**

تشمل الوقاية اتخاذ تدابير للتوعية بظاهرة العنف ضد المرأة بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها من أشكال العنف ضد المرأة، وكذلك إعداد وتوفير معلومات عن الخدمات والحماية القانونية المتاحة لوقف الانتهاكات ومنع تكرارها.

الائتلاف المصري للتنمية وحقوق الإنسان

**الحماية:**

يشمل الالتزام بحماية ضحايا العنف ضد المرأة على شبكة الإنترنت إقرار إجراءات من أجل القيام على الفور بإزالة المحتويات المرتبط ضررها بنوع الجنس، وذلك بحذف المواد الأصلية أو إلغاء توزيعها. وتقتضي الحماية أيضًا اتخاذ إجراءات قضائية فورية تصدر عن المحاكم الوطنية وتدخلا من وسطاء الإنترنت، وقد تستدعي في بعض الحالات أيضًا تعاونًا خارج الحدود الإقليمية. كما تشمل الحماية توفير خدمات متيسرة للناجيات مثل تقديم خدمات المساعدة القانونية.

الائتلاف المصري للتنمية وحقوق الإنسان

## -التوصيات:

١-ضرورة التزام السرية التامة نحو الفتيات اللاتي تعرضن للابتزاز وذلك من خلال التعامل معهن بمبدأ السرية لحفظ سمعتهن، مما يشجع الضحايا على عدم الخنوع لأساليب الابتزاز، واللجوء إلى الجهات الأمنية المسئولة للقبض على المبتز، وتقديمه للعدالة.

٢-عمل مواقع إلكترونية وصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي كتوعية وكوسيط في حال حدوث عنف وتنمر وابتزاز إلكتروني لتوصيل الحالة بالجهة المختصة أو مؤسسات الحماية للتواصل مع مختصين عن أشكال العنف الإلكتروني.

٣-تفعيل ما هو موجود من قوانين لترتقي إلى الحد الذي يمكن من استخدامها وقاية وردعًا للتعامل مع هذه الجرائم، ويحد من خطورتها وردع مرتكبيها.

٤-ضرورة أن تتحمل المؤسسات الرسمية والاجتماعية مسؤولية توجيه وتوعية الفتيات عن خطورة وسلبيات شبكات التواصل والجرائم التي تتم من خلالها والتحذير من سلوكيات وممارسات قد تمكن البعض من الابتزاز.

٥-تطبيق برامج إرشادية في المدارس للحماية الشخصية خصوصًا للطالبات يهدف إلى الاستخدام الأمن للأنترنت وكذلك توعيتهن إلى كيفية حماية أنفسهن من أنواع الابتزاز الذي يمكن أن يقع عليهن.

٦-نشر الوعي في المجتمع وتنظيم أنشطة للتوعية بحقوق الإنسان للمرأة وانواع العنف الواقع عليها، من قبل مؤسسات اعلامية مع توفير الحكومة الدعم والتمويل.

٧-عمل تقارير مفصلة تتحدث عن الإحصائيات والحالات التي تتعرض للعنف الإلكتروني وما هي القوانين والضوابط التي قد تمنع أو تحد من الظاهرة.

٨-حملات تغريد توعوية من خلال تويتر وفيسبوك وانستجرام سواء من قبل مؤسسات أو أفراد يقومون بالتغريد بمحتوى ووقت مكثف.

٩-انشاء واستحداث محاكم متخصصة في الجرائم المعلوماتية عامة والخاصة بالمرأة خاصة.

١٠-عمل فيلم وثائقي لمحاكاة الظاهرة على أرض الواقع نظرًا لانتشار وأهمية الفيديو القصير.

الائتلاف المصري للتنمية وحقوق الإنسان

# الخاتمة

لقد أفضى التقدم الهائل في تكنولوجيا الاتصال إلى إنتاج وسائل اتصال جديدة عملت على تغيير علاقات الناس الإجتماعية وأشكال تفاعلهم مع بعضهم البعض، فأصبح الفرد يستغني عن اللقاءات المباشرة وجهًا لوجه ويستسلم لشاشات وسائل الاتصال فيقضي وقتًا طويلًا في التفاعل الافتراضي الذي من شأنه أن يختزل الوقت المخصص للأشخاص الواقعين في حياتهم. ولقد سعينا من خلال هذا التقرير إلى تناول موضوع العنف الإلكتروني ضد النساء، محاولين الكشف عن هذا العنف وأشكاله عبر العالم الافتراضي وكذلك الأثار التي تنجم من خلاله على النساء انطلاقًا من الدلالات الإجتماعية التي أظهرت الدور الكبير الذي أصبح يقوم به الاتصال الوسائطي في حياة الأفراد وخاصة فئة النساء ولعل العنف الإلكتروني من الممارسات المنحرفة التي ظهرت وبرزت من خلال التعاطي السلبي لوسائل التواصل الحديثة. ولقد أصبح العنف الإلكتروني مشكلة مركبة، نظرًا لتزايد إنتشارها وتعدد صوره وخطورة تداعياته.

ولهذا كان يجب الوقوف عند ظاهرة العنف الرقمي والكشف عن طبيعته وأشكاله والأثر الذي يخلفه وذلك بهدف تزويد أصحاب الشأن بالمعرفة التي تمكنهم من مواجهة هذه الظاهرة التي يمكن أن تخرب حياة النساء ومستقبلهم وانتهاك حقوقهم، لذا أصبح من المستعجل ضبط التفاعلات داخل الفضاء الرقمي التي تنحو منحى العنف والمعاداة للمرأة، وذلك بالاعتماد على التنشئة والتربية القيمية في الآسرة والمدرسة لا سيما أن في كل مشاريع إصلاح منظومة التعليم ارتبط الإصلاح بسوق العمل وتم اغفال وتغييب سوق القيم كما أن العنف والآمور السلبية التي تقترف تجاه المرأة على الفضاء الرقمي والتي يتم بثها وتقاسمها على الشبكات الاجتماعية تترتب عنها صورة سيئة إزاء المرأة والمجتمع والبلد ككل.

الائتلاف المغربي للتنمية وحقوق الإنسان